القسم الثانى

المواطنة مدخل للتغيير
نحو دولة مدنية حديثة

(أ) الانتخابات الرئاسية.. موقع المواطنة وحدود التغيير.

١ ـ ثقافتان.

٢ ـ الطبقة المتوسطة.. إلى أين؟

٣ ـ « الأغلبية المنصرفة » و« ديمقراطية القلة ».

(ب) إعاقة التغيير والمواطنة الغائبة.

١ ـ « البيروقراطية العتيقة » والتكنوقراط « القدامى » و« الجدد » وإعاقة التغيير.

٢ ـ المواطنة الغائبة بين « حكم الأقلية » و« التوتر الدينى للأغلبية ».

(جـ) المواطنة وإشكالية اقتصاد السوق.. وأى دولة نريد

١ ـ الغرب يعيد الاعتبار للدولة.

٢ ـ الديمقراطية ـ المواطنة فى مواجهة إقتصاد السوق.

٣ ـ المواطنة والدولة المدنية الحديثة فى مصر.

obeikan.com

obeikan.com

(أ) الانتخابات الرئاسية.. موقع المواطنة وحدود التغيير

١ ـ «ثقافتان»

أ ـ مفهوم «الثقافتان» من السياق البريطانى إلى السياق المصرى

عُرف تعبير «ثقافتان» على يد المفكر والعالم والأديب البريطانى «شارلز سنو» من خلال محاضرة شهيرة ألقاها عام ١٩٥٩ فى جامعة كيمبردج، حيث أثارت الكثير من الجدل والنقاش، ونُشرتْ لاحقًا بعنوان «الثقافتان والثورة العلمية» وإذا كانت هذه المحاضرة قد حظيت بأهمية كبرى ـ ولا تزال ـ فى تاريخ الفكر الإنسانى بسبب مقاربتها لقضية كان المجتمع البريطانى يعانى منها آنذاك وهو أنه كان يتسم بوجود ثقافتين تعكسان مدى الانقسام الذى تعانى منه المنظومة الثقافية البريطانية، والمتمثل فى الفجوة بين الثورة العلمية من جانب، وبين الثقافة التقليدية من جانب آخر، ووضعه للعلماء فى مواجهة الأدباء والكتاب أو لمن يعملون فى العلوم الطبيعية فى مواجهة العلوم الإنسانية وكيف أن الحياة الثقافية والفكرية تزداد فى انقسامها واستقطابها بسبب الفجوة بين الثقافتين.

أقول إنه إذا كانت هذه المحاضرة قد حظيت بأهمية كبرى فى تاريخ الفكر الإنسانى، فإن تعبير «ثقافتان» قد أصبح له دلالة تتجاوز محاضرة «سنو» كذلك السياق البريطانى بحيث يمكن استعادته لما يتضمنه من ثراء دال فى ذاته.

وبلغة أخرى قدرة هذا المفهوم على تفسير كثير من الأمور والمواقف فى سياقات أخرى تتجاوز السياق البريطانى، من هذه الأمور والمواقف فإنه يصلح لتأمل حال الواقع الثقافى المصرى أو الفكرى أو السياسى ومدى الاستقطاب الحاد الذى نراه فى الواقع الثقافى والفكرى والسياسى حيث دائمًا كل واقع مما سبق يتراوح بين ثقافتين

الدينى والمدنى، الوافد والموروث، التراث والعصر، الأنا والآخر، الغرب والشرق. . وهكذا، وهو ما يؤدى بحسب ما وصفنا مرة إلى «**انفصام تاريخى فى الوعى الحضارى المصرى**».

ب ـ الثقافتان والتطور السياسى فى مصر

وفى مقالنا هذا سوف نطبق هذا المفهوم «الثقافتان» الذى طرحه «سنو» على المشهد السياسى المصرى، قد يكون السياق مختلفا ولكن تظل الفكرة قابلة للاستعادة والاستعارة، ولتفسير ما نود عرضه للقارئ الكريم فلقد شهد الواقع السياسى المصرى «انتفاضا» سياسيًا على مدى الشهور الماضية، كما أضفت حملة الانتخابات الرئاسية على مدى الشهرين الماضيين بالإضافة إلى تحركات الحركات الاجتماعية البازغة على الساحة السياسية زخمًا كبيرًا، ولا شك أن المشهد السياسى، وقد حسمت نتائج الانتخابات الرئاسية بالأمس، قد عكس فى تصورنا أن تجاذبًا كبيرًا بين فريقين يمثل قلب المشهد السياسى، كل فريق يمثل ثقافة معينة نقيضا للأخرى، لذا يمكن القول أنه صراع بين «ثقافتين» وبلغة أخرى «الثقافتان والتطور السياسى فى مصر». وإذا ما استعرنا أطروحة «سنو» أنها **ثقافة الانتخابات فى مواجهة ثقافة الاستفتاء**، فالمتابع لحملة الانتخابات الرئاسية يمكنه أن يلحظ بسهولة ويسر هذا التناقض بين الثقافتين. فعلى الرغم من أنها كانت انتخابات رئاسية بين عدد من المرشحين إلا أن هناك من ردود الفعل الجماهيرية والإعلامية والمؤسسية والفئوية ما أصرت على أن تمارس «ثقافة الاستفتاء» والاشكالية تتجاوز الخلاف بين كلمتين «الانتخاب والاستفتاء»، إلى خلاف بين منظومتين فكريتين ربما تكون أحد العوائق الحقيقية لإحداث أى تطور ديمقراطى فى مصر.

وتكفى الإشارة هنا إلى مجموعة من المظاهر مثلت تناقضات جديدة عبرت عن هذا التناقض الذى حدث بين ثقافة الانتخاب وبين ثقافة الاستفتاء، حيث مورست بالفعل على أرض الواقع وتجلت فى أربع ثقافات حديثة نصبو إليها وأربع ثقافات نقيض كما يلى:

ثقافة حديثة	ثقافة تقليدية
الاختيار الحر الفردى	المبايعة
التنافس	التزكية
المواطنية	الرعية
الرئيس البرنامج	الرئيس الأب

جـ ـ الدولة الحديثة فى مواجهة ثقافة ما قبل الدولة الحديثة

كثير من الملامح يمكن رصدها فى هذا المقام والتى أتصور أنه يمكن اختزالها فى عبارة واحدة هى : إلى أى حد ننحاز إلى الدولة الحديثة القائمة على المؤسسات! أم أننا مازلنا نتحرك بذهنية ما أسميته مرة «ما قبل الدولة الحديثة» حيث أشكال وممارسات سياسية بدائية، لعل من مظاهرها التى لم تزل موجودة أن يتحدث شخص باسم كل المصريين مثلا، أو الارتداد إلى التكتلات الفئوية والنوعية أو دوائر الانتماء الأضيق لإعلان مواقف سياسية بالمنطق «الطوائفى العثمانى» كبديل للانتماء الأرحب للجماعة الوطنية التى تضم كل المصريين الذين من حق كل واحد منهم أن يمارس مواطنيته . إنها قضية محورية يجب الانتباه إليها خاصة وأن هذا المشهد تكرر فى الانتخابات البرلمانية . أن بناء الدولة المدنية الحديثة يحتاج إلى تقويض ثقافة هؤلاء الذين يسلكون بمنطق ما قبل الدولة الحديثة، خاصة أن عناصر هذه الثقافة «**المبايعة والتزكية والرعية والشخصنة**» هى عناصر نقيض لجوهر وجود الدولة الحديثة .

***

٢ ـ الطبقة المتوسطة.. إلى أين؟

المساندة الاجتماعية مطلوبة ولكن الدمج فى العملية الإنتاجية لا غنى عنه..

أ ـ أى طبقة وسطى؟

من أهم القضايا ـ فى ظنى ـ التى أثيرت من ضمن ما أثير فى البرامج الانتخابية للمرشحين للرئاسة ـ هو ما جاء فى برنامج الرئيس مبارك حول ما طرحه من أفكار ومقترحات لمساندة «الطبقة المتوسطة» فهذا الأمر تحديداً يستدعى الكثير من التساؤلات لعل من أبرزها بل وأولها أى «طبقة متوسطة» يقصدها البرنامج الرئاسى؟ الطبقة المتوسطة مقصود بها «المهندسون والأطباء والمدرسون والمحاسبون، والأسر التى يعمل الأب والأم فيها، والشباب الذين يعملون فى الأنشطة الاقتصادية والخدمية الحديثة: فى البنوك وتكنولوچيا المعلومات وأصحاب المشروعات والأعمال الصغيرة إلى العاملين فى الدرجات المتوسطة فى الجهاز الحكومى والكتاب والعاملين فى الصحافة والإعلام والأجهزة القضائية إلى شباب الأكاديميين»، ويهدف البرنامج إلى «زيادة القدرة الشرائية لدخل الطبقة المتوسطة ومساعدتها فى امتلاك مسكن بسعر معقول، ودعمها فى تلقى التعليم باستمرار ومساعدة المرأة العاملة»، ويقوم البرنامج الخاص بالطبقة المتوسطة على ركنين: «الأول هو زيادة الدخل الحقيقى لهذه الطبقة للحصول على قدر أكبر من السلع والخدمات، والثانى فهو زيادة الخيارات المتاحة أمام هذه الطبقات». وبعيداً عن التفاصيل التقنية والمقترحات العملية التى تضمنتها البرامج المختلفة لحل مشاكل هؤلاء الذين ينتمون إلى هذه الطبقة، فإن كثيراً من القضايا والإشكاليات تفرض نفسها بقوة حول الرؤية «للطبقة المتوسطة» ونوعية الحلول المطروحة والسياق الذى تطرح فيه، هذا مع تسجيلنا أن مجرد الاهتمام بهذه القضية هو

أمر إيجابى فى ذاته، وهو ما يدفع بضرورة فتح حوار موسع حول قضية «الطبقة المتوسطة» وذلك من أجل المستقبل.

ب ـ طبقة وسطى منتجة ومبدعة وليست خادمة للشرائح العليا

بداية.. عندما يتعلق الأمر بمصطلح له مكانة تاريخية فى أدبيات علم الاجتماع من جهة، وفى التطور الاجتماعى البشرى من جهة أخرى، فإن تحديداً علمياً لماهيته يكون مطلوباً. أيضًا ضرورة التمييز بين مولد هذه الطبقة فى مجتمعاتنا وبين مولدها فى المجتمعات الغربية، والذى شهد تطوراً مغايراً. وفى نفس الوقت ضرورة إدراك الدور المنوط أن تلعبه هذه الطبقة، أخذا فى الاعتبار المنظومة الاقتصادية التى تتحرك فى إطارها هذه الطبقة، أو بلغة أخرى هل تلعب دوراً خدمياً فى إطار اقتصاد **ريعى** مثلاً وهو مايعنى بقاء الأمر الواقع على ما هو عليه، ويكون الحراك الاجتماعى لعناصر هذه الطبقة المتوسطة محدوداً بالرغم من توفر المال، وزيادة القدرة الشرائية وتحسن أحوال المعيشة. ومن ثم تتسم هذه الطبقة بطابع خدمى لبنية اقتصادية هى ليست عنصراً أصيلاً فيه، وبالتالى لا يكون لها حضور سياسى كى تعبر فيه عن نفسها فهناك من ينوب عنها فى ذلك، وعليه فإن أكثر ما سوف يشغلها هو لقمة العيش لا أكثر ولا أقل.

وبالعودة إلى التساؤلات فى محاولة للإجابة عليها، بشكل لا يرهق القارئ الكريم، نقول إن استخدام تعبير «طبقة» متى استخدمناه ـ علمياً ـ فإنه يلزمنا أن نستدعى تحديد علاقة من أُدرجوا تحته بوسائل الإنتاج، لذا نجد كثيراً من الأدبيات تفضل ألا تتحدث عن الفئات والشرائح الوسطى باعتبارها طبقة إلا مجازاً، حيث إنه فى ظل تطور اجتماعى ناضج فإن حراكًا يحدث لهذه الفئات يتجاوز دورها الخدمى إلى ما هو أكثر من ذلك وبالتالى يكون لهم نصيب فى اقتسام الموارد كذلك مشاركة سياسية فاعلة.

بيد أن الإشكالية تكمن فى أن الرؤية السائدة من قبل الليبراليين الجدد «للطبقة المتوسطة» يجعل من ينتمون إليها «**محلك سر**» ليس من زاوية زيادة قدرتهم الشرائية وامتلاكهم مسكنًا، وإنما من زاوية الحضو ر فى الهيكل الاقتصادى القائم بفرض أنه انتاجى الطابع، وهوما يعكس حالة السيولة الاجتماعية بحسب د. محمود عبد الفضيل، حيث يقول إن "الأثرياء الجدد كونوا ثرواتهم من خلال مجالات التداول

والوساطة والمقاولات والعلاقة برأس المال الأجنبى، وليس من خلال عمليات التراكم الانتاجى الإنمائى. . وعليه ترهلت الطبقة الوسطى وتشرذمت وفقدت جانبًا كبيرًا من قوة شكيمتها وكبريائها، وضاق بها الرزق وفقدت مكانتها الوظيفية والاجتماعية المتميزة، فأصبحت طبقة منهكة" . ولتجاوز ما سبق لا بد من تحقيق أكبر قدر من العدالة فى إعادة توزيع الدخول والثروات فى إطار منظومة اقتصادية انتاجية متراكبة المجالات.

وتجدر الإشارة هنا إلى دراسة قيمة كتبها د. رفعت لقوشة منذ ما يقرب من خمسة عشر عاما بعنوان «مأزق الطبقة الوسطى وأزمة المشروع الليبرالى: وجهان لعملة واحدة»؛ حيث حاول تفسير أزمة الطبقة الوسطى، ولماذا تأجل مشروع الطبقة المتوسطة إلى أجل غير مسمى، وكيف قُدم لهذه الطبقة ما أسماه «**ديمقراطية الاستهلاك**» كبديل لديمقراطية القرار السياسى، . . فوجدت الطبقة الوسطى نفسها تستهلك وباطراد سلع وخدمات فى إطار ائتمان مفتوح، ينبغى تسديد دفعاته وبفوائد مركبة. لذا وجدنا نموًا كميًا للطبقة المتوسطة لا يعكس فقط نموًا ديموجرافيًا ولكنه يعكس بالأساس نموًا ديموجرافيًا ـ اجتماعيًا. . جعلها طبقة ـ تجاوزًا ـ مفتوحة تضم بانتظام شرائح من الطبقات الاجتماعية الأدنى. . وهو ما أدى إلى خلل فى الخريطة الاجتماعية المصرية وكان ضخ حصيلة متضاعفة من الريع تحول دون حدوث صراع الندرة بين هذه الفئات والسلطة. مما سبق نقول أن تحسين أحوال هذه الفئات يجب أن يزيد من كونه وسيلة أمان اجتماعى مانعة للصدام أو التذمر إلى ما هو أكثر من ذلك، حيث منظومة اقتصادية منتجة وفاعلية اجتماعية مبدعة بأدوار أصيلة فى هذه المنظومة، وهو مايجب أخذه فى الاعتبار فى أى رؤى مستقبلية.

جـ ـ طبقة وسطى جزء من البناء الاجتماعى

إن المراجع لتجربة دول شمال أوروبا (السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا وأيسلندا) لا يمكن إلا أن يقدر مدى الإفادة من الشراكة الفعالة بين أطراف الانتاج القائمة على التسوية التاريخية بين عنصرى رأس المال والعمل والتى استطاعت أن تُؤمن تكافلاً متبادلا، واستقرارًا فى العلاقة بين عناصر البناء الاجتماعى. وعليه يجد المراجع تزايد معدلات النمو الاقتصادى من جهة، وتأمين التشغيل الكامل وتوفر نظام التأمينات الشاملة من خلال آلية تحويل المداخيل والمساعدات وتوزيعها بين فئات

المجتمع بشكل عادل. لذا فإن تداول السلطة بين حكومة يمينية محافظة وبين حزب ديمقراطى اشتراكى لا يؤثر بأى حال من الأحوال على ما استقر فى بنية هذه المجتمعات، وبخاصة تجاه «الطبقة المتوسطة»، حيث أصبحت آمنة اقتصاديا واجتماعيًا، وفى نفس الوقت باتت طرفًا أصيلاً فى المنظومة الاقتصادية الانتاجية وقادرة على أن تعبر عن نفسها سياسيًا. إنها تجربة جديرة بالتأمل والدراسة بهدف استكمال الرؤية حول الطبقة المتوسطة طالما كان الاختيار الاقتصادى يميل نحو اقتصاد السوق.

وبعد، إن الحديث عن الطبقة المتوسطة إيجابى ولا شك، ولكن لا بد من إدراك الفرق بين محاولة تحسين أحوالهم فى إطار خدمى استهلاكى إلى الدفع بهم فى البناء الاجتماعى فى ظل مشروع اقتصادى انتاجى. وربما من المفيد أن نشير إلى أمرين: الأول هو أن الليبراليين الجدد عليهم تطوير رؤاهم والاستفادة من تجارب الآخرين فى هذا المجال وبخاصة فيما يتعلق بتكوينات البناء الاجتماعى وهناك كم مذهل من الأدبيات فى هذا المقام. الثانى وبسبب أن الحراك الاجتماعى يترتب عليه نتائج من عينة المشاركة السياسية واقتسام الموارد فإن المواطنة تبلورت من حصيلة هذه النتائج وهو ما يهمنا إلقاء الضوء عليه من واقع متابعتنا للأدبيات الخاصة بهذا الموضوع مما يدعم تطورنا السياسى..

***

٣ ـ «الأغلبية المنصرفة» و«ديمقراطية القلة»

... نحن فى حاجة إلى دعم مواطنة نشطة وقاعدية من
أجل الأغلبية والديمقراطية للجميع...

أتصور أننا نحتاج إلى قراءة نتائج الانتخابات الرئاسية قراءة نوعية تأخذ فى الاعتبار كثيرا من التساؤلات، لعل أبرزها: لماذا انصرف غالبية المصريين الذين لهم حق التصويت عن ممارسة حقهم الدستورى بنسبة ٧٧٪؟ كذلك من هم الذين شاركوا فى عملية الانتخاب؟ وما هى طبيعتهم الاجتماعية، وما الدوافع التى تدفع بالقلة، «أقل من ربع إجمالى من لهم حق التصويت»، للمشاركة ولا تتشجع الأغلبية على ذلك؟! ولماذا فشلت كيانات بعينها كان يظن أن لها وزنا نسبيا فى الواقع وتأثيراً كبيراً فى الحشد والتعبئة وثبت العكس؟! أسئلة كثيرة من الأهمية بمكان أن نحاول الإجابة عنها خاصة ونحن على أبواب انتخابات «برلمانية» ربما تكون الأهم فى تاريخ مصر، وقد لا نستطيع الإجابة عن كل هذه الأسئلة، ولكننا سنتعرض لبعض الملاحظات كما يلى:

أ ـ «الأغلبية الصامتة» لم تعد «صامتة» بل «منصرفة» ما الفرق؟

بداية لا بد من القول أن أجواء «**الانتفاض**» السياسى «لا أقول الحراك»، التى هبت على مصر خلال الشهور الماضية قد جعلت الجميع. بدرجة أو أخرى. معنيا بما يجرى فى مصر، وعليه فإن ظاهرة ما كان يسمى بـ «الأغلبية الصامتة» ـ بحسب تعبير أستاذنا وليم سليمان قلادة رحمه الله ـ والتى أطلقها فى مقال له بالأهرام مع مطلع التسعينيات، قد تم تجاوزها، فلم يعد الصمت السمة السائدة لهذه الأغلبية، حيث بات الجميع يتحدث ويناقش ويتابع ويقرأ ـ كلٌ بحسب قدرته وتكوينه ـ بيد أن هذا الاهتمام

بالشأن السياسى العام لم يترجم فى واقع الأمر إلى فعل سياسى على أرض الواقع، أو بتعبير أدق ـ وبحسب تعبيرنا ـ إلى مواطنية نشطة وفاعلة Active Citizinship، ويعود ذلك ـ فى ظنى ـ إلى أن إشاعة مناخ من حرية التعبير تجعل من الكل يعبر عن نفسه، سواء بوعى أو بغير وعى، سواء بفهم دقيق لمجريات الأمور أو لا، غير كاف ما لم تبدأ «المواطنة»، تمارس من القاعدة إلى القمة، وتكون سلوكًا وممارسة تتم فى المستويات المختلفة للبناء السياسى، فممارسة المواطنة الفاعلة لا بد أن يمارسها المواطن فى كل مجالات حركته، وبالتالى يكون التتويج لهذه العملية هو الذهاب لصندوق الانتخابات. فمن غير المعقول أن يكون المواطن «تابعا» فى أحد مجالات حركته أو يعامل «**كرعية**» فى مجال آخر، ثم نطالبه بأن يكون مشاركا وناخبا.

على جانب آخر، ينبغى القول أن المواطن المصرى قد وجد نفسه يعبر عما بداخله من خلال قنوات ومجالات غير تقليدية مؤثرة ومباشرة، نقلته من حالة الصمت التى أتسم بها لوقت، إلى حالة من التعبير عن النفس بغير سقف، ولكن دون أن ينتظم فى هياكل وبنى تضمن مشاركته السياسية، فكان انصراف الأغلبية عن الحضور السياسى.

ب ـ الأغلبية المنصرفة لا تجد نفسها!

وفى ظنى أن من أحد أهم الأسباب التى أدت إلى «انصراف الأغلبية» هو ما حاولنا الإشارة إليه فى حول «الطبقة المتوسطة إلى أين؟» حيث التعبير عن هذه الطبقة على الرغم من إشادتنا بأهمية الاهتمام بها، لم يتجاوز تقديم برامج المساندة الاجتماعية بهدف زيادة القدرة الشرائية؛ للحصول على السلع والخدمات، وتوسيع الخيارات المتاحة أمامها، وهو ما يعنى أن تلعب دورًا خدميا لفئات عليا محدودة، وتتلقى فائض الريع، أى أنها ليست جزءًا أصيلا فى البناء الاجتماعى وفى حراكه. كذلك لم تتطرق البرامج إلى أمور حيوية مباشرة ومحددة، فعلى سبيل المثال إذا كان الاختيار هو اقتصاد السوق فماذا عن الإصلاحات المرتبطة بهذا الخيار مثل «قوانين العمل» المنظمة لعلاقة رجال الأعمال ومن يعملون لديهم، والضامنة لحقوقهم، كذلك «الضمان الاجتماعى»، كذلك قضية الاحتكار وبخاصة التى يواجهها صغار الموردين مثلما هو

الحال لصغار المزارعين الذين تُركوا تحت رحمة المحتكرين! وهكذا، إنها قضايا حقيقية ومباشرة، لم يتم الاقتراب منها فانصرف الناس عن المشاركة السياسية المباشرة، ولكنهم لم يعودوا صامتين.

جـ ـ «ديمقراطية القلة» واللجوء للكتل التصويتية التقليدية.

من جهة أخرى، أكدت ا لانتخابات الرئاسية استمرار ما أصطلح على تسميته «ديمقراطية القلة» بحسب «بارينتى» صاحب كتاب Democracy for the few، فى وصفه للنظام السياسى ـ الاقتصادى الأمريكى وهى تعنى لديه ـ هذه الديمقراطية ـ انعكاسا للنظام الاقتصادى السياسى ولطريقة توزيع مصادر السلطة. حيث يمثل النظام وحكومته القلة ذات الامتيازات وليس عامة الناس، وعليه يظل شكل المشاركة أفقيا نخبويا على المستويات النوعية والاجتماعية والعُمرية. فعلى مدى عقود كشفت الممارسة السياسية أن دائرة العمل السياسى غير قادرة على استيعاب فئات نوعية وشرائح اجتماعية وأجيال عُمرية إلى المجال العام.

فباتت دائرة العمل السياسى مقصورة على فئات وشرائح بعينها متقاربة فى المصالح والأعمار والانتماء الاجتماعى، بحيث تكاد تكون هذه الدائرة شبه مغلقة، والجدد عليها على صلة وثيقة بمن سبقوهم. والنتيجة العملية لذلك هى استبعاد لفئات وشرائح وأجيال تمثل مواقع أدنى فى السلم الاجتماعى والاقتصادى والعمرى، ومن ثم لا بد من توسيع نطاق المواطنة من جانب واتجاهها من جانب آخر؛ أى التحرك بها رأسيا فى جسم المجتمع وتفعيل ما أسميته مرة «المواطنة القاعدية ـ Grass-root citizenship» فتتسع دائرة الديمقراطية، لذا فإنه ليس من المستغرب أن تتجه «القلة» صاحبة الامتيازات والموجهة للعملية السياسية والانتخابية «ومن أبرزها الحزب الوطنى» إلى الكتل التصويتية التقليدية ـ فى تصورى ـ ومن خلال القراءة للأرقام، وهى تحديداً:

* العائلات فى الصعيد.
* المؤسسات التقليدية «التى تعلى من الانتماء الفرعى على الرئيسى».
* البيروقراطية المصرية.

وذلك بدلا من التوجه رأسيا فى جسم المجتمع المصرى بكل تكويناته على قاعدة المواطنة حيث المشارك يشارك لأنه مواطن مصرى لديه مصلحة فى المشاركة كونه مواطنا ينتمى للجماعة الوطنية المصرية، وهنا فيما أتصور تكون المفارقة، حيث محاولة التحول إلى تأسيس دولة مدنية حديثة، ولكن بقواعد ووسائل ما قبل الدولة الحديثة، فاللجوء للكتل التصويتية التقليدية هو نقيض للمشروع التجديدى المطروح.

وبعد، إن المهمة العاجلة هى الاستجابة لاحتياجات الأغلبية، من خلال رؤى وأفكار وبرامج تمس ما يطلبونه، تضع فى الاعتبار إحداث التوازن الاجتماعى بين الأقلية والأغلبية، أى أن تجد عناصر الأغلبية نفسها مُعَبّرًا عنها بحق، وأنها شريك فاعل فى العملية السياسية الاقتصادية، فالمواطنية ـ بعيدًا عن التصور القاصر بمعنى الانتماء والولاء أو حصرها فى الثقافى أو اختزالها فى التربية المدنية ـ تبدأ من الواقع، حيث اتساع مجال حركة الناس، وإتاحة الفرصة لهم ليتقدموا خطوة بعد خطوة للمشاركة فى صناعة واتخاذ القرار، وليس حرية التعبير فقط، كذلك إيجاد النظم التى تضمن أحقيتهم فى اقتسام الموارد العامة للوطن كونهم شركاء كلٌ فى موقعه الاجتماعى، عندئذ تصبح «الأغلبية فاعلة»، ولا تكون «الديمقراطية للأقلية»، بل للجميع، نحن فى حاجة إلى دعم مواطنة فاعلة ونشطة وقاعدية، ونحن على أبواب الانتخابات البرلمانية تعتمد على المواطنية كقاعدة، وليس على كتل تصويتية نقيض للدولة المدنية الحديثة.

***

(ب) إعاقة التغيير والمواطنة الغائبة

١ ـ «البيروقراطية العتيقة» «والتكنوقراط القدامى والجدد» وإعاقة التغيير

صفوة القول إن التكنوقراط القدامى والجدد وإن
اختلفا فى المنشأ فإن امتلاكهما للتقنية لم تتح
لهما أن يقوما بالتغيير المطلوب

كتب الأديب المبدع أسامة أنور عكاشة مقالا مهما فى جريدة روزاليوسف بعنوان «أنتلجنسيا وتكنوقراط»، خلص فيه إلى أن هناك بونا شاسعا بين مصريين من طبقة المثقفين الوطنيين الذى يلمسون عن قرب وبرؤية واضحة الأعصاب العارية لمواطنيهم، وبين مصريين آخرين من طبقة التكنوقراط المعزولين فى المكاتب المكيفة ويرون المواطنين من زجاج النوافذ المزدوج مانع الصوت والحرارة. وأجدنى أتفق معه فيما خلص إليه، بيد أن المشهد السياسى يحتمل مزيدا من التفصيل والإضافة لما تفضل وعرض له، والذى يمثل فى المجمل «**إعاقة للتغيير**» (إذا استعرنا عنوان كتاب نعوم تشومسكى إعاقة الديمقراطية) الذى نصبو إليه. وتحديدا فإننا نعتبر «البيروقراطية العتيقة» و«التكنوقراط» ـ وهنا نفصل بعض الشىء ونضيف لما جاء فى مقال الأستاذ أسامة أنور عكاشة ـ «القدامى والجدد»، من العناصر التى تعوق التغيير فى مصر.

أ ـ تضخم البيروقراطية العتيقة.. وإعاقة التغيير.

يمكن اعتبار البيروقراطية العتيقة الضاربة فى جذور التاريخ المصرى أو الجهاز الإدارى الحكومى المتضخم فى مصر ـ إحدى الإعاقات الحقيقية للتغيير، بالطبع لا نقصد تضخمه الكمى من حيث عدد المنخرطين فيه، وتنامى انفاقه السنوى على الأجور والمرتبات أو الهدر فى المصروفات، وإنما سطوته على مقادير الناس الحياتية،

ورؤيته للأمور من منظور مركزى هرمى، والمحكوم بالتدرج الرئاسى والتخصص الضيق والرقابة العقابية ـ بحسب ماكس ڤيبر. وكيف أن الذهنية الحاكمة لهذه البيروقراطية هى الذهنية «المستندية» القائمة على تسديد الخانات، وملء الاستمارات، ذهنية تحكمها اللوائح والبنود الذى يعنى ـ عكس ما يبدو ـ الضبط والاحتواء والملاحقة وإحكام السيطرة والاحتفاظ بحق المنح والمنع.

الأمر الذى يجعل من هذه البيروقراطية أداة للتحكم والسيطرة السياسية وشيوع ظاهرة ما أسماه العالم الراحل نزيه نصيف الأيوبى «**التبرقط**»، الذى تجاوز الجهاز الإدارى الحكومى ذاته إلى كثير من الجماعات الاختيارية أو التجمعات الوظيفية والمؤسسات التاريخية (الأهلية والمدنية ذات الطابع الفئوى والثقافى والدينى)، حيث خضعت للسيطرة الحكومية، مثل سيطرة وزارة الشئون الاجتماعية فى علاقتها بالجمعيات والمؤسسات الأهلية، أو اختزال الطبقة العمالية ـ مثلما حدث فى الخمسينيات فى نقابة عامة تتيح التدخل الحكومى، أو السيطرة الأمنية المباشرة على العديد من المؤسسات مما يجعلها تعيد إنتاج نفس الرؤى والحلول بنفس الآليات كما هو الحال فى كثير من الأزمات. وهكذا نرى أنه وبالرغم من تجاوز الواقع السياسى لمفهوم الاستفتاء الرئاسى إلى الانتخاب الرئاسى فإن البيروقراطية تمارس ما دأبت على ممارسته لسنوات من مفاهيم المبايعة والحشد والتعبئة بمنطق التنظيم السياسى الواحد والمفارقة هنا هى اعتراض الوزير المختص كما هو الحال مع عمال الإنتاج الحربى. وتمتد هذه الثقافة إلى كل المؤسسات ذات الطابع التقليدى فى المجتمع، والتى لا تعرف مفاهيم الإدارة الحديثة: الشبكية، أو الإدارة بالأهداف.. الإدارة التى تعتمد بالأساس على الإبداع ومواكبة المستجدات؛ إدارة تُعنى بالتفويض وإتاحة الفرصة للمشاركة فى اتخاذ القرار لكل المستويات التنظيمية. بل وتمتد الثقافة البيروقراطية «لتبرقط» المجالس المحلية ذات الطابع التمثيلى، والتى لا يستطيع المرء أن يفصل تماهيها مع الأجهزة التنفيذية. كذلك نجد كيف تنافس البيروقراطية العتيقة المجتمع المدنى فى تلقى المعونات المالية من الهيئات الأجنبية من خلال مشروعات تقوم بتنفيذها من خلال الوزارات المعنية تستجيب فيها للأشكال التحديثية من دون أن تطال الجوهر، ولا يفوتنى الإشارة إلى التمكن الكامل للبيروقراطية العتيقة من ممارسة سياسة «المنح» أو «المنع» حيث تبيح ما لا يجوز وتمنع ـ بتعسف وبوضع العراقيل اللائحية ـ أن يحصل المواطن على حقوقه، وهكذا يمكن تتبع دور هذه البيروقراطية العتيقة فى شتى المجالات.

خلاصة القول إن البيروقراطية بوضعها المتضخم والعتيق تمثل إعاقة حقيقية للتغيير فى المجالات السياسية والإدارية والتنموية والثقافية . . إلخ، إنها وبحق ظاهرة الدولة المتضخمة ببيروقراطيتها (يمكن الرجوع إلى المجلد الضخم المرجعى حول هذا الأمر المعنون . Over Stating the Arab State) والتى من شأنها أن تعيق أى تغيير .

ب ـ التكنوقراط القدامى والجدد. وإعاقة التغيير.

فئة التكنوقراط هى الفئة التى تمتلك المعرفة الفنية أو التقنيات اللازمة فى المجالات المتنوعة التخصصية، والتى لا تعنى بشكل عام بالسياق الذى يمارسون فيه تخصصاتهم . . مثل طبيب الأطفال الماهر الذى يعالج سوء التغذية لأحد الأطفال من الناحية الطبية بنجاح، ولكن يعاود هذا الطفل المرض لأن السياق الذى يعيش فيه هذا الطفل وأقصد به السياق الاجتماعى الاقتصادى يدفع بتكرار إصابة الطفل بالمرض مرة أخرى . لذا فإن هذه الفئة فى الأغلب الأعم منفصلة عن السياسة، وإذا تم الاستعانة بها وكما أوضح الأستاذ أسامة أنور عكاشة فإنها بالإضافة إلى انفصالها عن السياسة فإنها معزولة عن الناس . .

بيد أن ما يهمنى أن أضيفه فى هذا المقام لما كتبه كاتبنا المبدع هو التمييز بين القدامى والجدد من التكنوقراط وما يمثلونه معا من إعاقة حقيقية لأى تغيير . بداية نقول إن «التكنوقراط القدامى» قد خرجوا من عباءة الدولة المركزية فى الستينيات، وبدلا من أن يكونوا قادة التحديث الثقافى والاجتماعى، فإنهم عملوا على إعادة الطابع التقليدى إلى المجتمع . . حيث سعوا إلى التضييق من انفتاحية النظام فى مجالات التعليم والتعيين وهى الانفتاحية التى سمحت للكثير منهم فى الخمسينيات والستينيات بالترقى الوظيفى والاقتصادى والاجتماعى الذى لم يكن ليتاح لهم عن أى طريق آخر (يمكن مراجعة الدولة المركزية فى مصر لنزيه نصيف الأيوبى لمزيد من التفاصيل) . وهكذا نجد هذه النخبة التكنوقراطية غير معنية بمجالات التطوير الديمقراطى وتوسيع مجالات الحرية، بقدر اهتمامهم بتعظيم الربح والترقى الاجتماعى السريع فى ظل قيم تقليدية، عملوا على المحافظة عليها بالرغم من أن التمرد عليها فى لحظة تاريخية معينة قد أتاح لهم إمكانية التعلم والصعود الاجتماعى . وفاقم الأمر أنه عندماجاءت الحقبة النفطية فإننا نجدهم بالتحالف مع البيروقراطية قد قاموا بفك الارتباط بالتصنيع والانخراط فى

الاقتصاد الريعى داخليا وخارجيا ـ وذلك فى غياب قوى اجتماعية حقيقية. مما أبقى الأمر الواقع على ما هو عليه وإعاقة أى تغيير حقيقى.

وعندما جاءت الثمانينيات ومع تزايد نشاط المجتمع المدنى وانطلاق ما يعرف بالمشروعات التنموية بأبعادها التعليمية والصحية والاقتصادية كذلك البرامج الفئوية الموجهة للمرأة والطفولة.. إلخ، وأيضا مع سياسات التحرر الاقتصادى وتأسيس المشروعات الاستثمارية بألوانها المختلفة، فإننا نجد كلا من المجتمع المدنى والقطاع الخاص قد شكلاً نخبتهما التكنوقراطية أو ما أسميه «التكنوقراط الجدد»، وعلى الرغم من أنهم قد أتيحت لهم فرصة تعليم متميز ومعرفة أفضل كذلك التمكن من اللغة والتقنيات الحديثة وربما التعلم فى الخارج، فإننا نجدهم وقد تعاملوا مع الواقع فى إطار تقديم حلول تقنية لا تأخذ فى الاعتبار السياق الذى تتحرك فيه المشاكل التى يتعاملون معها. ولقد لاحظنا فى مجال التنمية المجتمعية ـ على سبيل المثال ـ كيف يتم الترويج لمفاهيم مثل المؤازرة والدفاع أو بناء التحالفات وجماعات الضغط، وهى مفاهيم من نتاج الخبرة الغربية ـ ولا نعترض عليها ـ ولكن من غير المعقول أن يتم التدريب عليها بأمثلة من البيئة الغربية، ولا يبذل أى جهد فى معرفة السياق المصرى أو استلهام الخبرة المصرية ودراسة موازين القوة فى الواقع الاجتماعى المصرى، ومعرفة مدى جعل المفهوم حيا من خلال الخبرة المصرية. فالمفهوم المستجلب هو نتاج خبرة على أرض الواقع فى سياقه الذى ولد فيه. ومن ثم لا بد من تهيئة الظروف الملائمة لإمكانية تحققه فى واقعنا وهكذا. يضاف إلى ما سبق أنه لا يمكن فصل التاريخ عن السياسة، عن المجتمع عن الثقافة لأن الواقع عبارة عن مركب متعدد العناصر تتفاعل فيما بينها بغير توقف. فأى مفهوم أو مصطلح هو نتاج لحركة الناس ونضالهم ليصبح حاضراً فى واقعهم السياسى ويصير مكونًا أساسيًا لثقافتهم وبالأخير ينضم إلى التراكم التاريخى الذى يتم إنجازه. وعليه لا يصبح الأمر **مجرد «تحديث» شكلى بل يتم تجاوزه إلى إحداث تغيير جذرى**.

صفوة القول إن الكنوقراط القدامى والجدد وإن اختلفا فى المنشأ فإن امتلاكهما للتقنية لم تتح لهما أن يقوما بالتغيير المطلوب. بل مثلاّ إعاقة حقيقية للتغيير وهو المطلوب تجاوزه برؤى سياسية مركبة تدرس الظواهر من داخلها فى سياقها المجتمعى وفى إطار المتغيرات العالمية بحيث تتجاوز التحديث الشكلى إلى الحداثة هذا بالإضافة إلى تحجيم البيروقراطية العتيقة حتى ينطلق التغيير بحق.

٢ ـ المواطنة الغائبة.. بين حكم الأقلية والتوتر الدينى للأغلبية

أ ـ هل المواطن حاضر؟

إن الانتفاض ـ لا أقول الحراك ـ السياسى الحادث فى مصر الآن؛ يعطى انطباعا بأننا نسير فى طريق التطور الديمقراطى، ونحقق الإصلاح المرجو. سواء بسبب الحاجة الداخلية إلى ذلك أو بسبب الضغط الخارجى، لا يهم. ويزيد من هذا الانطباع هو أن هناك ـ ولا شك ـ زيادة فى معدل حرية التعبير. بيد أن القراءة المتأنية للمشهد السياسى المعاصر ـ بعيدا عن التشاؤم والتفاؤل ـ تقول لنا إن أحد المعايير التى تؤكد أو تنفى هذا الانطباع هو مدى تحقق المواطنة على أرض الواقع. فالمواطنة وحدها بحسب الأدبيات العلمية المعاصرة هى التى من شأنها ـ وبصراحة ـ الفصل فى هل نسير، بحق، فى طريق التطور الديمقراطى أم لا؟ كيف؟.

المواطن؛ هو الفاعل الأساسى فى عملية المواطنة، والمسيرة الديمقراطية لا تتم بغير المواطنين بكل تنويعاتهم، ويؤكد أحد الباحثين المعتبرين ما سبق بقوله: «إن المواطنة تعد شرطا أساسيا للديمقراطية»!

وعليه فإننا ـ وللتيسير على القارئ الكريم، وفى ضوء ما سبق ـ نقول إن هناك مؤشرين يمكن الاسترشاد بهما لمعرفة مدى التطور الديمقراطى فى مصر وذلك كما يلى:

ـ المؤشر الأول: هل المواطن حاضر بالفعل فى العملية السياسية أم غائب عنها؟ وأى مواطن هو الغنى أم الفقير أم كلاهما؟

ـ المؤشر الثانى: هل استطاع هذا المواطن أن يعبر أشكال التنظيم الأولية من عزوة، وعشيرة، وطائفية، إلى أن يكون عضوا بحق فى الجماعة الوطنية؛ حيث يعلى من المصلحة العامة؟ أم لم يزل يعلى من مصلحة دائرة الانتماء الأضيق؟

إن هذين المؤشرين يمكن أن يعطيا إجابة عن مدى التطور الديمقراطى فى مصر، حيث ما لم يتحقق حضور للمواطنين بكل تنويعاتهم وبكثافة فى العملية الديمقراطية، وما لم تصب كل الانتماءات الفرعية فى الانتماء الأعم والأرحب فإننا نكون أمام ما يمكن وصفه بشكل علمى دقيق ـ فى تقديرنا ـ بالمواطنة الكاذبة.

False citizenship

بالرغم من كل هذا الانتفاض السياسى، أى أنها تبدو حاضرة ولكنها فى حقيقة الأمر غائبة.

Absent citizenship

فى ضوء ما سبق فإنه ليس من المستغرب أن يتسم المشهد السياسى الحالى بأمرين ـ ربما وللوهلة الأولى يبدو أنه لا رابط بينهما ولكنهما يرتبطان بشكل وثيق ـ هما:

ـ اقتصار الانتخابات السياسية على «قلة» تملك.

ـ وقوع الأغلبية فى فخ التوتر الدينى.

ب ـ المشهد السياسى الحالى:

١ ـ حكم الأقلية.

عند الحديث عن الديمقراطية دائما ما يتبادر إلى ذهنى سؤال: هل ما نراه فى مصر ديمقراطية حقيقية؟ وما هى المؤشرات التى تقول لنا إن ما يحدث يقترب بالفعل من الديمقراطية؟ وهل الديمقراطية تعنى الصندوق الزجاجى، والكشوف المنقحة والإشراف القضائى؟ بالطبع هذه أمور مهمة ومعينة فى تحقق الديمقراطية، لكنها لا تعكس فى الجوهر التطور الديمقراطى إنها **تقنيات** الديمقراطية. . وعليه فإن الدول التى قطعت شوطا فى مسيرة التطور الديمقراطى تؤكد أن من أهم المؤشرات التى تعكس مدى التطور الديمقراطى هو «اتساع التمثيل البرلمانى» ليشمل كل ألوان الطيف السياسى والاجتماعى وبنسب معقولة. بيد أن سطوة المال التى نشهدها على مجريات العملية الانتخابية منذ انتخابات ١٩٩٥، وغلبة ما اصطلح على تسميتهم ـ مجازا ـ برجال

الأعمال على قائمة المرشحين، الأمر الذى جعل السمة الغالبة للترشيح قاصرة على من «يملك»، وذلك لصعوبة أن يتصدى من «لا يملك» مهما كانت رؤيته وخبرته السياسية للعملية الانتخابية إلا فيما ندر. وفى المحصلة لما سبق نجد عمليا تضييق التمثيل البرلمانى؛ بحيث يكون قاصرا على «قلة تملك» سوف يكون منوطا بها التشريع للوطن من جهة، والرقابة والمحاسبة من جهة أخرى. ولكن السؤال المشروع ـ فى ظنى ـ إذا ساد طابع واحد على البرلمان هل يضمن ذلك أن تأتى التشريعات معبرة عن الجميع؟ وهل يمكن أن تتحقق الرقابة والحساب على أنصار اقتصاد السوق إذا كانوا هم المشرعون والرقباء فى الوقت نفسه؟! إنها ما يمكن تسميته بـ«ديمقراطية القلة» بحسب بارينتى. إن هذه الديمقراطية فى الواقع تعد انعكاسا للنظام الاقتصادى السياسى ولطريقة توزيع مصادر السلطة حيث يمثل النظام السياسى: الحكومة والبرلمان، القلة ذات الامتيازات وليس عامة الناس، وعليه يظل شكل المشاركة أفقيا نخبويا، ويجعل من الديمقراطية على النقيض مع أنصار اقتصاد السوق ـ القلة ـ ولا تستطيع أن تضبط بالرقابة والمحاسبة جموح الرأسمالية الجديدة (ذات الطابع الريعى فى الأغلب فى حالتنا) وتجدر الإشارة فى هذا المقام أن هناك جدلا فى الغرب ـ وبخاصة ـ بعد الانتخابات اليابانية والألمانية الأخيرة حول هذا الموضوع حيث تم رصد نزاعات عميقة بين الديمقراطية والرأسمالية (لاحظ أن الرأسمالية اليابانية والألمانية رأسمالية حقيقية فى الحالة الغربية) حيث تريد الرأسمالية أن تتخفف من الديمقراطية أى من الرقابة والمحاسبة. هذا فى الغرب، فما بالنا فى الحالة المصرية حيث التمثيل البرلمانى يضيق لصالح من يملك فقط، بالطبع لابد وأن تكون هناك ردة فعل من قبل الأغلبية التى لا تملك على ما يحدث، يا ترى ما هو أهم ملامح ردة الفعل؟ (سوف نشرح هذا الأمر تفصيلا فى (جـ) من هذا القسم والمعنونة المواطنة واشكالية اقتصاد السوق...).

٢ ـ التوتر الدينى للأغلبية.

بداية تجدر الإشارة إلى أن الأغلبية التى لن تمثل فى البرلمان لم تعد صامتة، وإنما وكما وصفناها مرة بأنها «منصرفة»، فهى لم تعد صامتة فالجميع يتكلم ويعبر عن نفسه، ولأنها غيرقادرة على الترشيح من جانب، ولن تذهب لانتخاب من لا يعبر عنها موضوعيًا، من جانب آخر، فإن نسبة المشاركة لا تزيد على ٢٥٪ بأى حال من الأحوال وتتدنى نسبة المشاركة كثيرًا فى المدن الكبرى (راجع الانتخابات البرلمانية لعامى ٢٠٠٠

و٢٠٠٥ والانتخابات الرئاسية الأخيرة)، كذلك نتيجة العديد من القيود المانعة لحرية التنظيم السياسى والمدنى، ولعوامل أخرى كثيرة متشابكة ومركبة ترتد الأغلبية إلى دوائر الانتماء الأضيق.

وبدلاً من أن تلتفت هذه الأغلبية إلى الطامة الكبرى ألا وهى أنها موضوعيا ـ هذه الأغلبية ـ غير ممثلة فى البرلمان ومن ثم فإن مصالحها لا يعبر عنها وأنها غير مشاركة فى المحاسبة والرقابة والتشريع، فإنها، ولأسباب معقدة، تتفرغ للاختلاف فيما بينها حيث يأخذ هذا الاختلاف أشكالا عدة منها الاختلاف ذو الطابع الدينى الذى نراه يزداد فى الآونة الأخيرة (وهو يعد المرحلة الثالثة التى عرفتها مصر فى هذا المقام حيث: أولا عرفت هجوم الجماعات المسلحة على الأقباط فى مطلع السبعينيات، ثم ثانيا تحول أحداث ذات طابع اجتماعى إلى أحداث طائفية دينية فى نهاية التسعينيات)، حيث يتم توظيف المشاعر الدينية لدى كل طرف متى شعر أنصاره أن هناك ما يمس معتقدهم الدينى فى استخدام الاحتجاج عبر المؤسسة الدينية، أو العنف المباشر تجاه الآخر الدينى، وهو فى ظنى من أخطر ما تتعرض له مصر الآن، حيث «السجال الدينى» القاعدة التى تغذى كل طرف فتنشغل الأغلبية وتنصرف إلى ما يدمر الوطن. ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هنا:

ـ هل يفرق الفقر بين المختلفين دينيا على المستوى القاعدى أى على مستوى الفئات والطبقات الوسطى والدنيا؟!

ـ هل تفرق البطالة والخدمات الغائبة أو المتعثرة من صحة وتعليم بين المسلم والمسيحى؟!

ـ أليست التفرقة ـ بحق ـ تتم بين من يملك سواء مسيحى أو مسلم، وبين من لا يملك ـ مسلم أو مسيحى.

إن القراءة التاريخية تقول إن المعاناة لا تفرق ولم تفرق على المستوى القاعدى. فالمؤرخ الكبير عزيز سوريال عطية يذكر عن الفترة العثمانية كيف أن الأقباط بالاشتراك مع كل المصريين كانوا يعانون من الكوارث والفقر.

جـ ـ نحو استعادة المواطنة الغائبة.

إن الوقوع فى فخ التوتر الدينى ـ سواء بوعى أو بغير وعى وسواء بتدبير خبيث أو

بغير تدبير ـ كذلك ترك الأقلية تحكم فإنما يحول النظر عن القضية الرئيسية ألا وهى «غياب المواطنة»، والتى تعنى لدينا: المشاركة والمساواة التامة، وتوفر منظومة حقوق متعددة العناصر، وأخيراً اقتسام الموارد العامة. إن المهمة الأساسية التى يجب على كل الأطراف العمل من أجل تحقيقها هى جعل «**المواطنة حاضرة**» بحسب التعريف السابق والتى تتجاوز الدستورى والقانونى إلى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى وكذلك ألا يقتصر فهمها على أنها تعنى الولاء والانتماء، فالمواطنة أعقد من ذلك بكثير فالمواطنة الحقيقية لن تتحقق إلا إذا أدركنا أنها ليست قيمة مجردة أخلاقية، أو أنها مثل دروس التربية الوطنية، أو الاستمرار فى الخلط بينها وبين حقوق الإنسان، التى هى قيم إنسانية عامة للإنسان فى كل زمان ومكان. إنما المواطنة ترتبط ـ بالأساس ـ بحركة المواطنين فى إطار وطن بعينه، وأنه لا يمكن أن نستعيدها عمليا من دون فهم نمط السلطة القائمة وهيكل الدولة والأيديولوچية المهيمنة وموازين القوى فى المجتمع ـ والبناء الاجتماعى والطبقى والمتغيرات الكونية والتيارات والكيانات التى تحول دون تحقق المواطنة، حيث تعيد تقسيم المجتمع على أساس طائفى أو دينى وليس على قاعدة المواطنة أو تقتصر المشاركة على فئة من المواطنين دون آخرين. إن أى محاولة لفهم التوتر الدينى خارج هذا السياق إنما تؤدى إلى أحداث تجزئة رأسية فى المجتمع بينما التجزئة قائمة على مستوى أفقى فى الحقيقة أى بين من يملك ومن لا يملك وأن حل المشاكل الفرعية، والتى رصدناها منذ وقت مبكر فى مطلع التسعينيات، فيما وصفناه بالهموم القبطية وقمنا بتقسيمها إلى هموم مؤسسيه «بناء الكنائس والأوقاف» وهموم حياتية، إنما يتم فى السياق المجتمعى العام حتى لا يعزل الأقباط ويتم تكريس رؤيتهم باعتبارهم كتلة واحدة، ويعاد تقسيم المجتمع على أساس دينى، وهو ما يريده البعض فيما أتصور، ويفاقم مما سبق استبعاد شبه كامل للأقباط من على قوائم الترشيح الانتخابية، وهو ما يعكس ـ بالإضافة إلى استبعاد كثيرين ـ عدم تحقق ما طرحناه من مؤشرات فى البداية، ويجعلنا نلتفت إذا تأكد ما تردد عن التنسيق بين أحد التيارات التى ترفع شعارا دينيا وبين أنصار اقتصاد السوق أن اللعبة أعقد كثيرا مما نظن وتجعلنا نعيد النظر فى خوض المعركة الحقيقية والقائمة على مصالح قلة تملك وأغلبية لا تملك وتوسيع مساحة التمثيل البرلمانى قدر الإمكان.

صفوة القول.. إنه إذا ما غابت المواطنة فإن الطريق يكون ممهدا «لحكم الأقلية» و«للتوتر الدينى للأغلبية».

(جـ) المواطنة واشكالية اقتصاد السوق.. وأى دولة نريد

١ ـ الغرب يعيد الاعتبار للدولة

تخلى أو انسحاب الدولة أصبح تحت المراجعة فى الغرب

أ ـ الوصفة التى حجمت دور الدولة.

منذ الثمانينيات، طرح صندوق النقد الدولى ومعه البنك الدولى «وصفة» لحل المشاكل الاقتصادية لدول العالم الثالث والتى تمحورت ـ بالأساس ـ حول ما يعرف «باقتصاد السوق» و«الخصخصة»، وتم تعميم هذه الوصفة من دون الأخذ فى الاعتبار خصوصية كل دولة، فالبرازيل ليست نيچيريا أو المكسيك وهذه الدول ـ قطعًا ـ ليست مصر. «فالوصفة» اتسمت بالتعميم والتبسيط، وتجلت اشكاليات هذه الوصفة عند التطبيق؛ لأن التطبيق مرتبط بالسياق الذى يتم فيه، ومدى ما بلغ ـ هذا السياق ـ من تطور، وما تراكم لديه من خبرة اقتصادية عبر تاريخه فى شتى المجالات. ولكن «الليبرالية الجديدة» وأصحابها من «الليبراليين الجدد» لم يعطوا اهتماما يذكر على المستوى النظرى حول قضية السياق التاريخى، ومدى ما تم إنجازه اقتصاديا فى كل حالة على حدة، ومن ثم تتعدد الوصفات، ولعبت الآلة الاعلامية الكونية والمحلية دوراً كبيراً فى تهيئة الناس إلى أن «اقتصاد السوق» هو الحل بغض النظر عن الاشكاليات التى سوف تترتب على ذلك، وبدأ الغرب نفسه الذى اخترع الوصفة يدرك ذلك ومدى خطورة هذه الإشكاليات.

بعيداً عن الإشكاليات الاقتصادية ـ والتى نتركها للاقتصاديين ـ هناك اشكاليتان تعنياننا بحكم اهتمامنا هما:

اشكالية الدولة فى ظل اقتصاد السوق.

واشكالية المواطنة فى ظل ربط الديمقراطية باقتصاد السوق.

وسوف نبدأ فى هذا الجزء الحديث عن الدولة ثم فى (٢) الديمقراطية ـ المواطنة فى مواجهة اقتصاد السوق.

ب ـ الدولة فى مواجهة السوق: ماذا كانت النتيجة؟

إن برامج الإصلاح الاقتصادى فى سبيل تحقيق التحرر الاقتصادى شبه المطلق فرض فكرة «التحرر من الدولة» وباتت المعادلة «إما الدولة» أو «السوق بل ذهب البعض فى كتاب بالغ الأهمية، يضم مجموعة من الدراسات النقدية إلى أن العلاقة بين الدولة والسوق هى علاقة «مواجهة» (راجع كتاب States Against Markets فى طبعته الرابعة المزيدة التى صدرت عام ٢٠٠٠) لقد طرح «الليبراليون الجدد» من ـ خلال وصفتهم ـ ما عرف بإعادة الهيكلة الذى اعتمد على التثبيت المالى، الأمر الذى أضعف بشدة إن لم يلغ ـ بحسب أحد الباحثين ـ دور الدولة المباشر فى الاستثمار وبالتالى فى تفعيل النمو، كما يضيق التثبيت المالى ـ عبر الخصخصة ـ فرص توسع الاستثمار وزيادة فرص العمل بل إنه يقلص هذه الفرص ويدفع لتقلص الطلب المحلى بما يتنافى ومتطلبات تفعيل الاستثمار والنمو. وتم اغفال أن الأداء الاقتصادى يتحدد بنمط الإدارة لا بنمط الملكية، وأن الشركات عابرة القومية يديرها لا مالكو أسهمها أو أغلبية أسهمها وإنما مديرون غير ملاكها (راجع لؤى أدهم الإصلاح الاقتصادى واستهداف السوق) فالإدارة الناجحة التى من شأنها تنظيم الفائض الاقتصادى ولكن نمط استخدامه الاقتصادى يبقى محدداً تحديداً طبقيا واجتماعيا لذا نجد أن القطاع الخاص والاستثمار فى الواقع لم يستطعا أن ينجوا من مشاكل القطاع العام حيث إن السياق الاجتماعى والاقتصادى لم يتغير عمليا، فتم التفريط فى القطاع العام بخبراته المتراكمة ولم ينجح البديل. وفى هذا المقام نجد أن ليبراليين معتبرين قاموا بعمل مراجعة هامة حول دور الدولة وما تملك من مؤسسات من أبرزهم فرانسيس فوكاياما صاحب كتاب نهاية التاريخ حيث يشير فى كتابه الهام الصادر العام الماضى «بناء الدولة ـ State Building» إلى أن التحرر الاقتصادى المطلق تحت لافتة اقتصاد السوق قد أدى إلى كثير من الفضائح المالية الضخمة واستشراء

الفساد بشكل غير مسبوق وسيادة الاحتكار والرشوة والعمولات (فضيحة انرون ـ وما شاب عملية خصخصة السكك الحديدية فى بريطانيا ـ وشبكات الكهرباء فى كاليفورنيا بالإضافة إلى أن كثيرا من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية إنما يعود إلى ضعف الدولة، وهو ما يستدعى (بحسب محمود عبد الفضيل فى مقال له بعنوان تشييع الريجانية الاقتصادية إلى مثواها الأخير! بمجلة المصور) ضرورة استرجاع دور الدولة وإعادة بناء مؤسساتها لتمكينها من لعب دورها الحيوى فى توجيه عمليات التنمية وحماية التماسك المجتمعى. وبغير ما سبق تصبح الدولة بحسب تعبير فوكوياما الدولة «ضعيفة» بل و«فاشلة» ـ Weak and Failed». إن «تقليص» الانفاق العام للدولة ـ وبخاصة فى مجالات الخدمة الاجتماعية والصحة والتعليم وتحجيم دور الدولة فى الأمن، بحسب الليبراليين الجدد قد أدى إلى تفاقم المشاكل بدرجة غير مسبوقة.

جـ ـ إعادة الاعتبار للدولة الحديثة ذات القدرات المؤسسية العالية الضامنة للجميع.

ويركز فوكوياما فى كتابه الجديد على ضرورة إعادة الاعتبار للدولة، على الرغم من أن الطغمة الحاكمة فى أمريكا والمعروفة «بالمحافظين الجدد» وهى تعبير عن تحالف أصحاب رؤوس الأموال الضخمة والجنرالات والعقول التكنولوچية المتفردة، أو الطبعة الجديدة مما عرف تاريخيا بالمجمع الصناعى العسكرى التكنولوچى، أقول على الرغم من أن هذه الطغمة تميل إلى تقليص دور الدولة. بيد أن الاتجاه الليبرالى التاريخى الذى كان فى قلب الخريطة السياسية والأيديولوچية الأمريكية، وكان هو التيار الرئيسى وحل محله التيار المحافظ الجديد، يحاول استعادة مكانه من جديد(*). وعليه نجد توجها إلى أن الدولة يجب أن تكون حاضرة ـ بالطبع ليس بالمعنى الستالينى أو بالمعنى العالمثالثى ـ وإنما من خلال دولة متطورة ومرنة لديها قدرات مؤسسية عالية وحداثية، ليست دولة البيروقراطية المتضخمة أو التكنوقراط محدودى الرؤية. كذلك لعلاج

(*) شرحنا ذلك تفصيلا فى دراستنا عن الدين والانتخابات الرئاسية الإمريكية ٢٠٠٤ لتى قدمت لمركز الدراسات الأمريكية بالجامعة الأمريكية فى أكتوبر ٢٠٠٤، كما أشرنا إلى ذلك فى مقدمة الطبعة الثانية من كتابنا الامبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة والدين والقوة مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٦، وكذلك تفصيلا فى كتابنا عن المحافظين الجدد قيد الاعداد.

تداعيات الفضائح المالية والفساد وإهمال مصالح الفقراء والاعتناء بالبنية التحتية. وهناك الآن من يأخذ نموذج أداء الدولة فى مواجهة إعصار كاترينا كمثال عملى لتراجع دور الدولة وضرورة استعادته لحماية الفقراء، واستكمال البنية التحتية المعطلة، والاهتمام بتشريعات برلمانية تعنى بالفقراء وليس بالأغنياء فقط، كذلك الاعتناء بالمخصصات المالية للأمور الحيوية مثل أمور أخرى.

ويوجه النظر «فوكوياما» إلى ضرورة تعظيم وظائف الدولة والتى تبدأ من الدفاع والقانون وإعماله وضبط النظام العام، وصيانة حقوق الملكية، وحماية الفقراء، وإدارة المشروعات الاقتصادية الضخمة Macroeconomic، والصحة العامة، والتعليم، والتنظيم الاقتصادى، والضمان الاجتماعى، والحماية البيئية، وضمان معاشات عادلة، والتأمين ضد البطالة، والاشراف على الأسواق، وتشجيع المبادرات الجماعية، وإعادة توزيع الموارد والثروة ووضع السياسات العامة (يلخصها الشكل التالى) ، هذه هى الأدوار والوظائف المنوط بالدولة أن تمارسها لضمان إحداث التطوراللازم، يطبقها القطاع العام أو الخاص أو الاستثمارى، ليست هذه المشكلة وإنما ضمان تحقق هذه المهام بغض النظر عن من سيقوم بها ومن ثم لا يصبح الأمر فى النهاية لصالح قلة، فالدولة هنا هى الضامن للجميع. وهكذا فإن أطروحة تخلى أو انسحاب الدولة أصبحت تحت المراجعة فى الغرب وما أحوجنا أن نطّلع على مراجعتهم حيث من غير المنطقى أن نتمسك بأمر روج لنا تتم مراجعته من نفس المصدر والذى يصب فى ظنى فى اتجاه تأسيس جديد للدولة، ويبقى الحديث عن إشكالية المواطنة فى ظل اقتصاد السوق وهو موضوعنا التالى.

وضع السياسات العامة	مهام الدولة بحسب فوكوياما في «بناء الدولة» ٢٠٠٤
الدفاع	
إعمال القانون	
ضبط النظام العام	
صيانة حقوق الملكية	
حماية الفقراء	
الصحة العامة	
التعليم	
الضمان الاجتماعى	
الحماية البيئية	
ضمان معاشات عادلة	
التأمين ضد البطالة	
الاشـــراف على الأســـواق وضبطها	
تشجيع المبادرات الجماعية	
إعادة توزيع الموارد والثروة	
إدارة المشروعات الاقتصادية الضخمة	

obeikan.com

٢ ـ الديمقراطية ـ المواطنة فى مواجهة اقتصاد السوق

أ ـ الربط «القسرى» بين اقتصاد السوق والديمقراطية

طرحنا كيف كان لسياستى «اقتصاد السوق» و«الخصخصة» ـ أو ما عرف «بوصفة» البنك الدولى وصندوق النقد ـ أثرهما على كل من موضوعى: «الدولة» و«المواطنة»؛ حيث بات كل منهما اشكالية ـ بحق ـ فى ظل اقتصاد السوق والخصخصة. وقد عالجنا ما يتعلق بإشكالية «الدولة فى ظل اقتصاد السوق» ـ الجزء السابق مباشرة ـ حيث حاولنا القول أن الغرب الذى صَّدر لنا على مدى عقدين ضرورة تقليص دور الدولة لصالح اقتصاد السوق والتحرر الاقتصادى قد بدأ يعيد النظر فى أهمية استعادة دور الدولة، وإعادة الاعتبار إليها لتقوم بدورها الذى تخلت عن بعض منه مما أثر على التماسك الوطنى والتوازن الاجتماعى، وأدى إلى إشاعة الفوضى واستشراء الفساد كما أوضحنا، وكيف أن هناك ضرورة لاستعادة الدولة لدورها ورفع قدراتها المؤسسية فى مجالات عدة لصالح جميع المواطنين، وليس فئة محدودة تستفيد من اقتصاد السوق. وقد دللنا على ذلك بما طرحه فوكوياما ـ الليبرالى العتيد ـ فى نقد توجه تحجيم دور الدولة فى كتابه بناء الدولة.

نتنقل الآن إلى إشكالية الديمقراطية والمواطنة فى ظل اقتصاد السوق. بداية اقترن «اقتصاد السوق» بالديمقراطية فى كل الأدبيات والأطروحات التى صدرت خلال العقدين الأخيرين، وذلك بدءًا مما طرحه «ريجان» بما عرف بالصراعات ذات الحدة الواطئة Low Intensity Conflict (تمييزًا عن الصراعات العليا ويقصد بها الحروب النووية، والصراعات المتوسطة ويقصد بها الحروب التقليدية) حيث تضمن هذا النوع من الصراعات ـ بالإضافة إلى العمليات العسكرية الموجهة والمحدودة والعمليات

النفسية ـ ضرورة تهيئة بلدان العالم إلى الأخذ باقتصاد السوق، من خلال المؤسسات الاقتصادية العالمية، وتوفير البرامج اللازمة للتدريب على الديمقراطية والعمل المدنى Democracy - Civic action program، واستمر هذا النهج حيث نجد الاقتران يزداد ارتباطا فى الوثائق الإصلاحية التى طرحت على المنطقة بعد ٩/١١ حيث «اقتصاد السوق» متى ذكر لا بد وأن تذكر الديمقراطية.

بيد أن من الأهمية بمكان أن نذكر كيف يتم نقد هذا الارتباط ـ بين اقتصاد السوق والديمقراطية ـ فى الأدبيات الغربية، حيث يشار إلى أن هناك من بات يميز بين:

* اقتصاد السوق الذى يعنى العرض والطلب، ويعنى القدرة لمن يملك، وامكانية الاحتكار، فهو اقتصاد يقوم على الملكية الخاصة، والملكية الخاصة بالتعريف ـ ملكية أقلية؛

* وبين الديمقراطية التى للجميع من دون تمييز، حيث تتيح التمثيل السياسى لكل عناصر وفئات المجتمع، وتضم من يملك ومن لا يملك. فالبرلمان مع التطور الديمقراطى لابد أن يكون ممثلا للجميع، الأقلية والأغلبية بالمعنى الواسع للكلمتين.

مما سبق نقول إن الإصرار على ربط «اقتصاد السوق» بـ «الديمقراطية» هو عودة لمرحلة تاريخية، تطابقت فيها الديمقراطية من جهة والمواطنة من جهة أخرى مع القدرة الاقتصادية، حيث العودة إلى مبدأ لا ضريبة بدون تمثيل نيابى No Taxation Without Representation فبات التمثيل النيابى محصوراً على دافع الضرائب، والمواطنة مرتبطة بمن يملك وهو ما كان مقبولا فى التاريخ الأوروبى آنذاك. ولكن مع الوقت استطاعت الطبقة الوسطى والطبقة العمالية أن تجد لها مكانًا وأن تُمثَل سياسيا؛ وكان ذلك نتاجا للتطور السياسى بحسب الخبرة الأوروبية (الخبرة الأمريكية مغايرة للخبرة الأوروبية وقد أوضحنا ذلك فى كتابنا الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة والدين والقوة). بيد أن العودة مرة أخرى إلى الربط القسرى بين «اقتصاد السوق» و«الديمقراطية» قد أعاد واقعيا الربط بين أن من يملك هو القادر على الممارسة السياسية، وهو ما تجلى عمليا فى الانتخابات التشريعية المصرية فى عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، حيث الحضور المكثف لرجال الأعمال والمال، وطبيعة التمثيل السياسى فى البرلمان. كذلك نجد الديمقراطية

فى الغرب ـ النموذج الذى نقتدى به ـ وقد باتت قيداً على الرأسمالية، وذلك مع اتساع نطاقها الاجتماعى، وتنوع أساليبها وآلياتها كما تفصح الانتخابات اليابانية والألمانية الأخيرة.

ب ـ الديمقراطية تواجه الرأسمالية:

لعل ما كتبه روبرت جيه صامويلسون ـ أحد أهم كتاب الرأى فى مجلة النيوزويك ـ أكتوبر ٢٠٠٥ تحت عنوان «الرأسمالية مقابل الديمقراطية»، من أهم ما كتب فى هذا المقام، حيث يقول فى معرض تعليقه على الانتخابات الألمانية واليابانية ما نصه.

«. . . غالبا ما نفترض أنهما يسيران جنبا إلى جنب «الرأسمالية والديمقراطية»، لكن الانتخابات الأخيرة فى اليابان وألمانيا تقدم تذكرة واقعية بوجود نزاعات عميقة بينهما. . فالديمقراطية الناجحة تمنح الشعوب فرصة لحماية مصالحهم وأسلوب حياتهم. ولكن عندما تحاول هذه الحمايات إنكار واقع اقتصادى لا يمكن تغييره. فإنها تصبح عاملا للهزيمة الذاتية. ومع ذلك، من العسير التأقلم مع الواقع المتحول؛ لأن التغييرات تغضب الكتل الانتخابية التى تنتفع من الوضع الحالى. وعليه فإن للأمريكيين نظاما ضريبيا بالغ التعقيد؛ لأن الدوائر الانتخابية ذات النفوذ تحمى كثيراً من التفضيلات الضريبية المشكوك فى أمرها. ولذلك يستمر العجز فى الميزانية. .».

إن الرأسمالية (التى أعنى بها نظامًا اقتصاديًا يعتمد بصورة كبيرة على الأسواق والملكية الخاصة) والديمقراطية تحتاج إحداهما إلى الأخرى. فإحداهما تتسبب فى رفع مستويات المعيشة، والأخرى تخمد مظالم الرأسمالية وترسى بالتالى دعائم التأييد العام. لكن هذا الاعتماد المشترك خادع لأن الديمقراطية تخنق الرأسمالية لو أفرط فى استغلال امتيازاتها.

إن اقتصاد السوق ـ بلغة أخرى ـ يريد أنصاره التحرك والتحرر، بينما الديمقراطية تفرض ضوابط رقابية ومحاسبية تعوق هذا التحرك والتحرر فى نظر أصحابه. بالإضافة إلى أنها تتيح «المشاركة المواطنية» فى الرقابة والحساب وهو ما يراه أنصار اقتصاد السوق معوقا للانطلاق الاقتصادى وهذه النقطة بالذات تحتاج منا إلى وقفة

تأمل، فكما حاولنا أن نبرز التناقض بين الديمقراطية واقتصاد السوق، فإن المواطنة التى هى جوهر العملية الديمقراطية تتناقض أيضا مع اقتصاد السوق. . كيف؟ وهل يمكن حل هذا التناقض؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه كما يلى.

جـ ـ المواطنة تتناقض مع اقتصاد السوق:

إنتهينا فيما سبق إلى سؤال حول التناقض بين المواطنة واقتصاد السوق وكيف يحل هذا التناقض؟ بداية المواطنة لدينا هى تعبير عن حركة المواطنين نحو اكتساب حقوقهم المتنوعة، حيث تتجاوز هذه الحركة الانتماءات الأضيق إلى الانتماء الأرحب، أى تجاوز الانتماء للأشكال الأولية للمجتمع البشرى: الطائفة، القبيلة، العشيرة. . إلى الجماعة الوطنية. وعليه تصبح المصلحة العامة المشتركة هى المعيار الرئيسى الذى يحكم حركة المواطنين فيحدث ما يسمى بالاندماج الوطنى ويترتب على ذلك ما يلى:

(١) المشاركة بشتى أنواعها ومجالاتها.

(٢) والمساواة بين الجميع بدون تمييز.

(٣) والحقوق بأبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية.

(٤) اقتسام الموارد العامة.

وعليه فعندما نذكر المواطنة فإنها تعنى العناصر الأربعة السابقة، وهو ما يعنى تجاوز مفهوم المواطنة والذى يعنى الانتماء والولاء، عند البعض، حيث إنهما نتاج للمواطنة، كذلك تجاوز المعنى الدستورى والقانونى لدى البعض الآخر، كذلك تتجاوز ما يطرحه البعض بأن يساوى بين المواطنة والهوية، أو أن المواطنة بحسب ما يخلط البعض تعنى التربية المدنية، أو حقوق الإنسان، حيث الأولى: التربية المدنية تترتب على إنجاز المواطنة، والثانية: حقوق الإنسان نتاج عالمى يرتبط بالإنسان فى أى زمان ومكان، بينما المواطنة وحقوقها ترتبط بمواطن بعينه فى إطار جماعة وطنية بعينها، ومدى قدرة هذا المواطن على أن ينجز من خلال الحركة العناصر الأربعة سابقة الذكر.

د ـ هل من وسلة لتقليل حدة التناقض بين المواطنة واعتقاد السوق

لذا فإن أدبيات المواطنة لا تقترب من المواطنة ولا تتحدث عنها بعيدا عن علاقة المواطنة بنمط السلطة القائم وهيكل الدولة، State Structure والأيديولوچية المهيمنة، وموازين القوى فى المجتمع والبناء الاجتماعى والطبقى، والمتغيرات الكونية.

فالمواطنة ليست قيمة مجردة، وفضائل وطنية بمنطق مادة التربية الوطنية التى كانت تدرس فى المدارس، أو برنامج للتدريس حيث متى درسه الطلبة فإن المواطنة تتحقق، أو متى أصدرنا وثيقة حقوقية تعيد صياغة عبارات وثائق حقوق الإنسان العالمية، وتضع بدلا منها كلمة المواطنة فإن ذلك يعنى أن المواطنة قد تحققت، أو أن يتحدث البعض عن حقوق المواطنة بينما هو فى الجوهر يتحدث عن حقوق الأقلية، ولا يستطيع أن يفرق بين الأمرين، فلكل منهما سياقه، يعنى بلوغ الحقوق، إن الإضافة المهمة التى أضافها «ت. مارشال» فى هذا المقام والذى يعد أحد أهم المنظّرين للمواطنة، والذى يعده ميشيل فوكو صاحب الدراسة الأساس فى مجال دراسات المواطنة، فى ربطه بين المواطنة والتطور الاقتصادى الاجتماعى من خلال كتابه العمدة المواطنة والطبقة الاجتماعية الصادر عام ١٩٥٠ ـ Citizenship and Social Class حيث قال بأنه لا تستقيم المواطنة أو العضوية الكاملة فى المجتمع إلا بالمساواة فى المواطنة والتى تستطيع أن تستوعب عدم المساواة الطبقية. بلغة أخرى لقد سمح التطور السياسى فى إنجلترا ـ على سبيل المثال ـ أن تكون كل ألوان الطيف الاجتماعى ممثلة فى البرلمان مما يتيح مساواة فى المواطنة بين الجميع ومن ثم ممارسة الرقابة والحساب بغض النظر عن الاختلاف الطبقى والاجتماعى: إنها المساواة فى المواطنة equality of citizenship بالرغم من اللامساواة الطبقية Inequality of class، مع ملاحظة أنه لم يتم ذلك بقرار أو بين ليلة وضحاها وإنما من خلال نضال طويل. ففى دراسته أشار «مارشال» إلى نضال الطبقة العاملة البريطانية على مدى القرن التاسع عشر من أجل أن يكون لها حضور فى البرلمان وكيف شهد هذا القرن قوانين إصلاحية متعاقبة فى أعوام ١٨٣٢، ١٨٦٧، ١٨٨٤، ١٩١٨ مكنت فى النهاية أن تمثل الطبقة الوسطى، ثم الطبقة العاملة فى الحياة السياسية البريطانية، إذن هناك علاقة شرطية وجدلية بين التطور السياسى وتطور المواطنة.

فكلما تحرك الناس على أرض الواقع فإنما يعنى ذلك توسيع رقعة التمثيل السياسى. بيد أن اقتصاد السوق فى واقع الأمر قد جعل من يملك ـ عمليا ـ هو من لديه فرصة أكبر للتمثيل السياسى على حساب الباقين (ولقد طرحنا هذا من قبل فى صيغة سؤال هل المواطنة لمن يملك الثروة فى مجلة اليسار فى التسعينيات)، وعليه فليس من المستغرب ضعف نسب المشاركة السياسية، ومن ثم تبدو العملية الانتخابية كما لو كانت قلة تنتخب قلة، وهو أمر يتناقض مع ما نريده جميعا، وهو ما عبرنا عنه سابقا بـ «الأغلبية المنصرفة» و«ديمقراطية القلة»، أو ما أشرنا له فى البداية عن ما حدث فى اليابان وألمانيا وأن اقتصاد السوق الذى يعده البعض طريقا للتقدم والرقى، فإنه قد يكون سببا فى إعاقة التطور الديمقراطى وتحقق المواطنة وهو ما بات يؤرق الغرب، النموذج الذى يهتدى به أنصار اقتصاد السوق فى بلادنا، ويتجلى هذا الأرق فى الحوارات السياسية الساخنة والكتابات المتنوعة (يمكن الرجوع لكتابات ديلانتى فى Citizenship in global Age، وزولو فى Cosmopolis، وكيث فولكس فى المواطنة، ڤاندنبرج فى Citizenship & Democracy in a global Era، ودراستنا عن المواطنة والتغيير فى القسم الأول من هذا الكتاب).

صفوة القول، من الأهمية بمكان، ومن أجل حل الإشكاليات الناتجة عن الأخذ باقتصاد السوق ـ طالما كان اختياراً استراتيچيا ـ وذلك فيما يتعلق **بالدولة** أولا، أن يتم إعادة الاعتبار إليها حسبما أوضحنا سالفًا.

أما فيما يتعلق **بالديمقراطية/ المواطنة** ثانيا فإنه من الضرورة العمل على تقليل حدة التناقض قدر الإمكان، وهو ما لم يحدث فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة والتى كانت فرصة عملية لأن يضم البرلمان المنتخب كل ألوان الطيف الاجتماعى قدر الامكان، وهو معيار عملى سوف يعكس إلى أى حد استطعنا ـ أو لم نستطع ـ من تقليل التناقض بين الديمقراطية/ المواطنة واقتصاد السوق، وليتنا نتعلم، من خبرات الآخرين ونطلع على جهودهم السياسية والفكرية، والتى تتميز بمراجعات حقيقية وجذرية لممارسات وأفكار لم نزل أسرى لها.

***

٣ ـ المواطنة.. والدولة المدنية الحديثة فى مصر

المهمة الأساسية التى يجب أن ينشغل بها الجميع هى كيف يمكن التأسيس لدولة عصرية حديثة.

شهدت مصر خلال الشهور الماضية، حراكا سياسيًا، كان عنوانه التطور السياسى فى مصر؛ حيث كثرت المقالات والدراسات والندوات التى تتناول هذا العنوان بالتفصيل من جهة، كذلك برزت إلى السطح حركات موقفية تمثل فئات نوعية متنوعة تدعو إلى التطور السياسى من جهة أخرى. ومع تأكيدنا على أهمية التطور السياسى فى مصر إلا أن أى جهد مبذول فى هذا المقام لا بد أن يضع نصب عينيه أن التطور المنشود ليس هدفًا فى ذاته إنما هو مدخلنا لهدف أسمى، هو تحقيق «الدولة المدنية الحديثة»، التى ترتكز على **المواطنة والاقتصاد الانتاجى وإعمال القانون**. فالدولة الحديثة التى عرفتها مصر مع محمد على ١٨٠٥، أى منذ مائتى عام بالتمام والكمال، قد مرت بدورات صعود وهبوط خلال هذه الفترة الزمنية، حيث أضافت إلى بنيتها ما هو إيجابى وفاعل ولكن طالتها تشوهات فى نفس الوقت.

إن هذه التشوهات تمثل عوائق حقيقية لإحداث أى تطور أو تغيير يمكّننا من انطلاقة جديدة لدولتنا الحديثة. . فإذا عدنا إلى السبعينيات من القرن الماضى، نجد أن الانتقال إلى الديمقراطية قد تم بواسطة السلطة الحاكمة، أو ما عرف آنذاك بقرار إنشاء المنابر، فباتت السلطة مصدر الديمقراطية لا الشعب، وخلال هذه الفترةو وجدنا عودة إلى مفاهيم وممارسات «العزوة» و«العائلة» و«العصبة» و«الطائفة»، بل وحضورها كقوى فاعلة فى الحياة السياسية المصرية، وتكفى مراجعة الانتخابات البرلمانية الأخيرة للتأكد من هذا الأمر وهو ما مثل تراجعا عن المواطنة، حيث الجماعة الوطنية التى تضم كل

المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية، هى الوحدة السياسية الأساسية. تم هذا بالإضافة إلى ترسانة من القوانين يصعب أن يحظى المواطن فى ظلها بحقه لاعتبارات كثيرة.

إن العودة لقيم ومفاهيم وممارسات تتنافى مع التطور سواء الذى شهدته مصر الحديثة من جانب، أو الذى يشهده العالم الآن، من حيث إعادة إنتاج الأشكال الأولية للتنظيم، كذلك التمسك باقتصاد ريعى يؤمن وسائل الراحة الكافية لقلة قادرة على أن تمسك بمنابع الريع، لإشباع حاجاتها الترفية وتوفير الحاجات الدنيا للرعية فقط، وفقدان الإحساس بأن القانون قادر على حماية وإعادة الحقوق للناس، أقول أن العودة إلى ما يتنافى مع التطور سوف يمثل إعاقة حقيقية لأى تغيير مأمول، يتيح أى تأسيس جديد للدولة المدنية الحديثة تعتمد فيه على المواطنة، وعلى انطلاقة اقتصادية ذات طابع إنتاجى مبدع تفتح أفق التقدم والشراكة للجميع وأخيراً على إعمال القانون.

يمكن القول إذن إن ثلاثية: «**المواطنة**» و«**الاقتصاد الإنتاجى**» و«**إعمال القانون**»، مرتكزات أساسية نحو إعادة تأسيس الدولة الحديثة.

* **مواطنة؛** تتجاوز الانتماءات الأضيق إلى الانتماء الأرحب أى تجاوز الانتماء للأشكال الأولية للمجتمع البشرى: الطائفة، القبيلة، العشيرة. . ، إلى الجماعة الوطنية، حيث تصبح المصلحة المشتركة هى المعيار الرئيسى الذى يحكم حركة المواطنين؛ فيتحقق ما يعرف بالاندماج الوطنى.

* **واقتصاد إنتاجى؛** يقتحم المجالات التكنولوجية المتقدمة، لديه قدرة تصديرية لصناعات وطنية متقدمة تستطيع استيعاب البطالة. من المفيد هنا قراءة كل من التجارب الهندية والصينية والبرازيلية والكورية والماليزية.

*وأخيراً **إعمال القانون؛** حيث يكون الجميع سواء أمامه، حيث يضمن الحقوق، ويوفر الأمان، وأن يقضى للناس فى وقت معقول.

إن المهمة الأساسية أمامنا والتى يجب أن ينشغل بها الجميع وهم يتحدثون عن التطور السياسى هى كيف يمكن التأسيس لدولة حديثة عصرية تجمع بين التحديث والحداثة؟ فأحيانا يقتصر التطور على التحديث، أى الأخذ بالأشكال والنظم والأطر

واللوائح الحديثة من دون الرؤى والأفكار الجديدة الحاكمة للتحديث، مثل الذى يستخدم سيارة تتوافر فيها كل التقنيات الحديثة ولكنه يقودها بمنطق «ثقافة الركوبة» فى الريف حيث لا يلتزم بقواعد المرور، أو يتحدث إلى قائد سيارة أخرى من دون اعتبار أنه يمارس منطقًا مغايراً لا يتفق مع التقنية المستخدمة. أو يكون لدينا برلمان يدار بأحدث القوانين والآليات، وفى نفس الوقت يغلب الأعضاء الانتماءات الأضيق على الصالح العام.. وهكذا.. وعليه فإن الحداثة ضرورة للتحديث والتى تعنى انقطاعا عن القديم غير القادر على مواكبة العصر؛ لذا فإن الدولة المدنية الحديثة التى نسعى لتأسيسها تلزمنا أن نفتح حوارا واسعا حول رؤانا وأفكارنا للمرتكزات الثلاثة التى أتصورها أساسية، عناصر حداثية ضامنة لبلوغ دولة مدنية حديثة بحق قائمة على: **المواطنة.. الاقتصاد الإنتاجى.. إعمال القانون.**

دولة حديثة ـ حداثية		
المواطنة	اقتصاد انتاجى	إعمال القانون

***

سمير مرقس

* الحائز على جائزة الأكاديمية النرويجية للآداب وحرية التعبير لعام ٢٠٠٤م والتى تحمل اسم أول أديب نرويجى يفوز بجائزة نوبل للآداب هو الأديب النرويجى بيورنسون بيور نشترن.
* الحاصل على دبلوما الأكاديمية النرويجية للآداب وحرية التعبير.
- عضو الأكاديمية النرويجية للآداب وحرية التعبير.
- رئيس مجلس أمناء المصرى للمواطنة والحوار (تحت التأسيس).
- عضو الهيئة الاستشارية لبرنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
- مستشار مركز الفسطاط للدراسات.
- عضو مؤسس للفريق العربى للحوار الإسلامى المسيحى.
- أسس وأدار المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ووحدة للمواطنة فى إطارها.
- أسس سلسلة دراسات المواطنة.
- عمل فى مجال تخطيط وتقييم المشروعات التنموية.

من كتاباته:

(أ) الكتب:

(١) الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط، ميريت، ٢٠٠٠، نفدت طبعته الأولى وجارى إصدار طبعة ثانية مزيدة عن مكتبة الشروق الدولية. (الكتاب الوحيد باللغة العربية حول قانون الحرية الدينية ودور جماعات اليمين الدينى فى إستصدار القانون بالإضافة إلى مسيرة العلاقات الإسلامية المسيحية فى مصر من منظور المواطنة وأثر الغرب على هذه العلاقة).

obeikan.com

(٢) الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة والدين والقوة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣م، نفدت طبعته الأولى وجارى إصدار الطبعة الثانية فى ٢٠٠٦، (وهو كتاب مرجعى هام عن نزوع الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تكون امبراطورية ويتضمن أفكاراً جديدة وهامة).

(٣) الآخر والحوار والمواطنة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥، (كتاب يضم مجموعة من الدراسات حول مفهوم الآخر فى المسيحية المصرية وعن خبرة الحوار على قاعدة المواطنة بالإضافة إلى كثير من الموضوعات ذات الطابع الثقافى الحضارى).

(٤) الغرب والشرق الأوسط: سجال وتباين، نص مترجم لبرنارد لويس ملحق به تعليق نقدى، ميريت، ١٩٩٩.

(ب) الدراسات:

(١) هموم الشباب القبطى، مجلة القاهرة، ديسمبر ١٩٩٢.

(٢) تجربة لاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية، مجلة القاهرة، يناير ١٩٩٤.

(٣) الصهيونية ذات التوظيف المسيحى، مؤتمر إسرائيل من الداخل، المؤتمر السنوى لمركز الدراسات والبحوث السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ٢٠٠٢.

(٤) الامبراطورية الأمريكية: الموقف من الشرق الأوسط والعراق، فى العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة، تحرير د. حسن نافعة. ود. نادية مصطفى، قسم العلوم السياسية ومركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

(٥) الشأن القبطى من منظور المواطنة، الأهرام ويكلى ١٠/ ١١/ ٢٠٠٥ والأهرام الدولى ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٥.

(٦) المنظمات الأهلية والدولية فى مصر: من السكون إلى الحركة دراسة للصراع حول قانون الجمعيات الأهلية، (بالاشتراك مع ڤيڤيان فؤاد ونادية رفعت) فى المنظمات الأهلية العربية والمحكومية: قضايا واشكاليات وحالات، تحرير نبيل عبد الفتاح وسارة بن نفيسة، مركز الدراسات، ٢٠٠٤. (له طبعة فرنسية وأخرى إنجليزية)

***

Obeikan.com